متحدون لرفعة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
3–4 ديسمبر 2026، جنيف

التزام المبادئ والمساءلة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني

وثيقة معلومات أساسية

يونيو2026

AR
CD/26/XX
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والصليب الأحمر الأمريكي، والصليب الأحمر الأسترالي، والصليب الأحمر البريطاني، والصليب الأحمر الآيسلندي، والصليب الأحمر اللبناني، والصليب الأحمر الهولندي، وجمعية الصليب الأحمر الكيني، والصليب الأحمر السويدي

وثيقة معلومات أساسية

التزام المبادئ والمساءلة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني

عرض موجز

أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات اليوم عنصراً محورياً في الحياة المعاصرة، وبالتالي في الاستجابة الإنسانية. ويطرح ذلك فرصاً وتحديات في الوقت ذاته أمام العمل الإنساني والمجتمعات المحلية التي تخدمها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). ويسعى هذا القرار إلى مساعدة الحركة في تطبيق القدر ذاته من الصرامة والممارسات والأطر القائمة على المبادئ والخاضعة للمساءلة في استخدامها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما تعتمدها في عملها "المماثل". ويستند القرار إلى أطر وشبكات ممارسات جيّدة قائمة على نطاق الحركة، بما فيها المبادئ الأساسية والالتزام بعدم إلحاق الضرر، والتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وتقييم مواطن الضعف والقدرات، والتصميم الذي يتمحور حول الإنسان، والحماية الرقمية، والأمن السيبراني، وحماية البيانات، وعمليات الشراء. ويقترح القرار تعاوناً متعدد التخصصات وتبادلاً للخبرات وعملاً مشتركاً في بناء القدرات وتوفير الموارد لدعم رؤية شاملة وواضحة للاستخدام القائم على المبادئ والخاضع للمساءلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني، بما يشجّع على تحقيق نتائج إنسانية أفضل لمكونات الحركة والمجتمعات المحلية التي نخدمها.

1) مقدمة

شهدت العقود الأخيرة ظهوراً وانتشاراً سريعين لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مما أحدث تحولاً في الحياة اليومية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك المجتمعات المحلية التي نخدمها. ويحمل هذا التحوّل تداعيات جيوسياسية ومجتمعية، إذ تؤثر ديناميات القوة والتدفقات المالية والتحيّزات والافتراضات الراسخة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الأنظمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

والتكنولوجيا ضرورية لتمكين المتخصّصين في المجال الإنساني من مواصلة أداء مهمتهم وولايتهم، لا سيما في ظل تزايد الاحتياجات وانخفاض الموارد. وبعد أكثر من عقد من "التحول الرقمي"، أثبت القطاع إمكانية استخدام بعض التكنولوجيات فعلاً لتحسين مجالات متنوعة، مثل تحليل البيانات واتّخاذ القرارات، واستخدام الصور الساتلية لرسم خرائط آثار الكوارث والاستجابة لها، وإمكانيات الاتصال بالإنترنت لتبادل المعلومات المنقذة للأرواح، وأتمتة وظائف المكاتب الخلفية، واستخدام الأموال المحوَّلة عن طريق الهاتف المحمول لدعم المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث، والزراعة المعزّزة بالتكنولوجيا لتحسين الإنتاج الغذائي على نحو ملموس. وبشكل عام، أظهرت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، عند حسن استخدامها، أنها قادرة على المساعدة في الوصول إلى الفئات السكانية التي قد تكون محرومة من الخدمات لولا ذلك، وأنها توفّر دعماً وخدمات حيوية قد لا تكون متاحة لولاها. ومن الملحّ اغتنام هذه الفرص التي لم تُستغل بالكامل بعد.

ولكن الفرص الجديدة جلبت أيضاً مخاطر جديدة تمسّ حقوق الأشخاص وكرامتهم وقدرتهم على اتّخاذ القرارات، وهي مخاطر يجب التخفيف من حدّتها، لا سيما في سياقات عمل المنظمات الإنسانية. ويمكن أن تقوّض تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مبادئنا، وأن تلحق الضرر عن غير قصد بالمجتمعات المحلية نفسها التي نسعى إلى حمايتها وتمكينها، إذا لم نضع ضمانات متينة، مما قد يؤدي إلى تبدّد ثقتها. ويمكن للتكنولوجيات أن ترسّخ أو تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، من خلال فرض "فجوة رقمية" جديدة بين من يستطيعون الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية والاستفادة منها لصالحهم، ومن لا يستطيعون ذلك. ويمكن أن تعرّض الأشخاص المستضعفين لمخاطر جديدة في الفضاءات الإلكترونية والرقمية، مثل الجرائم السيبرانية، وتدهور بيئة المعلومات، والإضرار بالصحة النفسية، إضافة إلى التكنولوجيا الناشئة التي تؤثر على حياد عملية اتّخاذ القرار وعدم تحيّزها في غياب الإشراف البشري الكافي.

ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات – عندما لا تُصمّم مع مراعاة الأزمات – أن تدخل جهات فاعلة وأدوات جديدة في العمل الإنساني، غير ملزمة بالمبادئ الإنسانية أو واجب "عدم إلحاق الضرر". ونمت مراقبة الجمهور للآثار السلبية المحتملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الحقوق الأساسية، وديناميات النزاع، والبيئة والأمن، واقترنت بدعوات إلى مزيد من الشفافية والمسؤولية والمساءلة، ولا سيما من قبل الهيئات الحكومية والإنسانية. ويمكن أيضاً

لبعض التكنولوجيات أن تخضع بيانات الحركة لتشريعات وطنية جديدة، مما يولّد مخاطر قانونية قد تقوّض الالتزام بالمبادئ الأساسية. ونظراً إلى سيطرت عدد قليل من الدول والشركات الخاصة على سلاسل الإمداد والأسواق، يمكن أن يؤثر استخدام التكنولوجيات في المجال الإنساني تأثيراً سلبياً على الحياد وعدم التحيّز والاستقلال. أما بالنسبة إلى الآثار البيئية للتكنولوجيا، فهي واسعة النطاق ومعقّدة وراسخة في جميع مراحل سلسلة الإمداد، بدءاً من استخراج المعادن والفلزات والعناصر الأرضية النادرة المستخدمة في عمليات التصنيع، ومروراً باستهلاك الطاقة والآثار البيئية السلبية الأخرى المرتبطة بدورة حياة التكنولوجيا، وانتهاء بمرحلة التخلص منها عند انتهاء عمرها.

سدّ الفجوة الرقمية

يختلف مستوى النضج الرقمي وإمكانية الاتصال بالإنترنت وتوفير الموارد اختلافاً كبيراً على نطاق الحركة، وتعمل نسبة كبيرة من فروع الميل الأخير باتصال محدود بالإنترنت أو لا يمكن الاعتماد عليه، وبأجهزة محدودة، ودعم تقني مقيّد. ومع ذلك، تظل هذه الفروع جهات مقدّمة للخدمات الأساسية في مجتمعاتها المحلية. وبالمثل، توجد اختلافات في البيئات الداعمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والممارسات، ومستوى المعرفة الرقمية في المجتمعات المحلية التي نعمل إلى جانبها. وتتفاقم هذه الفجوة الرقمية بفعل التغيّرات السريعة التي تحدثها التكنولوجيا في الاستجابة الإنسانية. وسيكون اتّخاذ قرارات متوازنة بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما يعزّز القدرات بدلاً من أن يجهدها، عاملاً أساسياً في الحد من الآثار السلبية لهذه الفجوة.

ويتّصف جزء كبير من تشغيل وتمويل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الجمعيات الوطنية بالتجزؤ والنمط الخاص والاستناد إلى المشاريع. ومع التغيّرات الحالية في التمويل، يصعب توفير الموارد اللازمة لاعتماد نهج استراتيجي يضمن كفاية توفير التكنولوجيا للاستجابة الإنسانية. ومن شأن اعتماد نهج استراتيجي يراعي الجدوى والقدرة على تحمل التكاليف والاستدامة والابتكار والتطبيق العملي، أن يزيد من احتمالية أن تعزّز هذه الاستثمارات في الوقت والموارد المالية والجهود، التشغيل المتبادل، وتحدّ من الازدواجية وتعزّز الثقة وتحسّن الأثر الجماعي.

ويستند هذا الطموح إلى الدروس والنُهج المستخلصة من عملنا الإنساني الأساسي. ومن خلال الالتزام بمبادئنا الأساسية وتطبيق الصرامة نفسها في استخدامنا لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي نعتمدها في ممارساتنا المماثلة، يمكننا التشجيع على تحسين تحقيق نتائج إنسانية أفضل لمكونات الحركة والمجتمعات المحلية التي نعمل معها.

إجراءات الحركة الرامية إلى تحقيق نهج قائم على المبادئ

وضع قطاع العمل الإنساني أطراً ومعايير عزّزت تدريجياً المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، واستخلص دروساً قيّمة ساهمت في تحسين الممارسات على مرّ الزمن. ومع ذلك، لا تُطبّق هذه المعايير دائماً بفعالية على المبادرات التكنولوجية. وفي الوقت نفسه، طوّر قطاع التكنولوجيا ممارسات جيّدة ومعايير مفيدة من شأنها أن تعزّز عمليات الشراء والنشر والممارسات المتعلقة بالتكنولوجيا في المجال الإنساني، ولكنها ليست مفهومة على نطاق عالمي.

وقد اعتمد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) أول استراتيجية خاصة بالتحوّل الرقمي في عام 2021 فوضع أعضاءه في مسار من التحول الرقمي وألزمهم بالمساءلة والنزاهة المتجذرتين في المبادئ الأساسية. ويسعى إلى ضمان توافق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار فيها مع مهمتنا الإنسانية، وتعزيز ثقة المجتمع المحلي. ويوفّر إطار النضج الرقمي للاتحاد الدولي وتحليله أساساً للتعامل مع الثغرات والفرص بقيادة مشتركة.

وتشدّد استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) بشأن التكنولوجيا لعام 2025 على وجوب قياس جميع الخيارات المتعلقة بالتكنولوجيا استناداً إلى مقاييس الحياد والاستقلال وعدم التحيّز، بينما يتناول دليل اللجنة الدولية بشأن حماية البيانات في سياق العمل الإنساني مسائل التكنولوجيا من قبيل الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات منذ مرحلة التصميم. وتستند سياسات المنظمة بشأن الذكاء الاصطناعي (2024) والبيانات البيومترية (2019) إلى المبادئ الأساسية، وتهدف إلى مساعدة الموظفين على استكشاف الإمكانات الإنسانية لهذه التكنولوجيات على نحو آمن.

وبذلت بعض الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) أيضاً جهوداً لمعالجة هذه المسألة. وعلى سبيل المثال، أطلقت جمعية الصليب الأحمر الكيني استراتيجية بشأن البيانات والتحوّل الرقمي للفترة 2024-2028، ركّزت على ستّ ركائز استراتيجية للاستخدام المسؤول والخاضع للمساءلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وعلى غرار ذلك، أطلق الصليب الأحمر الأسترالي مبادرة سمّاها "Humanitech" تضمّنت سلسلة من المبادئ المرتبطة بتصميم التكنولوجيا بأسلوب يعطي الصدارة للاعتبارات الإنسانية.

وتشمل القرارات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع ما يلي: (1) القرار CD/17/R2 المعنون "مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة"، (2) والقرار CD/19/R1 المعنون "التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية

والمساءلة"، (3) والقرار CD/22/R12 المعنون "حماية البيانات الإنسانية"، (4) والقرار 33IC/19/R4 المعنون "إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية"، (5) والقرار 34IC/24/R2 المعنون "حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة".

ويهدف هذا القرار إلى توليد زخم داخل الحركة لتكون هادفة واستراتيجية بدرجة أكبر في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويؤكد على ضرورة أن تسترشد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المجال الإنساني بالمبادئ والمساءلة في تصميمها.

2) معلومات أساسية

دعت أكاديمية سولفرينو التابعة للاتحاد الدولي والمركز العالمي للتأهب للكوارث ممثلين عن الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي في شهر ديسمبر 2023 إلى اجتماع لمناقشة النُهج الأخلاقية والقائمة على المبادئ إزاء تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التشديد على الحاجة الملحّة إلى تحسين النهج الذي نتّبعه في تصميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنفيذها.

وفي المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عُقد في أكتوبر 2024، طرحت الفعالية الجانبية بعنوان "إخضاع التكنولوجيا للمساءلة الإنسانية: تطبيق المبادئ الأساسية على الحقائق الجديدة" المسائل التي يتناولها القرار حالياً، وذلك لمناقشتها مع القطاع الخاص والحكومات والأوساط الأكاديمية.

وفي عام 2025، اجتمع فريق عامل يضم ممثلين عن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والعديد من الجمعيات الوطنية، بتيسير من الصليب الأحمر الأمريكي، للعمل معاً على وضع هذا القرار ووثيقة المعلومات الأساسية، وتجميع الموارد والخبرات، وتوفير فرص للنقاش من أجل دعم المحادثة.

3) التحليل

ألف) المبادئ الأساسية ونهج عدم إلحاق الضرر

تسترشد الحركة **بالمبادئ الأساسية** ويوحّدها هدف مركزي: مساعدة أولئك الذين يعانون من دون تمييز وبالتالي المساهمة في تحقيق السلام في العالم. ويعرض هذا القسم بعض الأمثلة على كيفية انطباق هذه المبادئ على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

- حتى عندما تؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً تمكينياً أو وسيطاً في العمل الإنساني للحركة، يجب معاملة الأشخاص المتضررين معاملة **إنسانية** وصون كرامتهم في جميع الأوقات والظروف.
- يمكن للحركة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز قدرتها على رصد الاحتياجات الإنسانية وتلبيتها بكفاءة وبطريقة **غير متحيّزة** ودون تمييز. وقد يشمل ذلك استشارة المجتمعات المحلية لتكفل الحركة أن حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدواتها التي تستخدمها جامعة في تصميمها وأثرها، وأنها تتيح توزيع المساعدات والخدمات على جميع الأشخاص المتضررين والمستخدمين بطريقة عادلة وشفافة وغير تمييزية ومتساوية ومتكافئة تراعي المستويات المتفاوتة من الاحتياجات والقدرات.
- ينبغي للحركة أن تتّخذ تدابير لتكفل أن اختيارها للأدوات والخدمات والبنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تطعن في **حيادها** أو تقوّض الثقة فيها، بما في ذلك أي تصوّر للناس أن ثمة ارتباط أو اصطفاف إلى جانب شركات تكنولوجيا خاصة أو مجموعات أو أفراد: 1) يساهمون بشكل مباشر في نزاعات مسلحة أو حالات عنف أخرى أو يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بأطراف نزاع مسلح، 2) ويخدمون مصالح سياسية معيّنة أو يروجون لأنشطة أو قيم تتناقض مع ولاية حركتنا ومبادئها.
- يجوز للحركة أن تختار وتستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تتناسب على أفضل وجه مع احتياجاتها وقيودها الميدانية، بما يضمن **استقلالها** ويدعم استقلاليتها الميدانية. ويمكنها أيضاً استكشاف بدائل مثل البرمجيات مفتوحة المصدر التي قد تيسّر التحكم الأفضل في أنظمتها والبيانات التي تحتفظ بها.
- اتساقاً مع مبدأ **الخدمة التطوعية**، قد تحسّن نُهج البرمجيات مفتوحة المصدر قابلية نقل الحلول على نطاق الحركة، وتمكّن أشكال متنوعة من الشراكات، وتعزّز الشفافية، وتفتح آفاقاً جديدة للمساهمات، بما في ذلك من المجتمعات العالمية غير الممثلة تقليدياً في كبرى المؤسسات التكنولوجية.
- يجب على الحركة أن تسعى أيضاً إلى **عدم إلحاق الضرر** – وذلك من خلال إجراء تقييم منتظم للآثار السلبية

المحتملة على المتضررين نتيجة استخدامها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واتّخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب هذه الآثار والتخفيف منها، سواء من خلال عملها الخاص أو من خلال التفاعل مع الجهات المعنية.

باء) الأطر المنطبقة

الخضوع للمساءلة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

توجد ممارسات وأُطر عمل متعدّدة تساعد في حماية المجتمعات المحلية وإشراكها في دورة البرنامج الإنساني. وتساعد عمليات الرصد والتقييم في تحديد الأهداف ومتابعة التنفيذ وإبداء التعقيبات وإجراء التقييمات لفهم النتائج والآثار. ويدمج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة المشاركة المجتمعية الهادفة، والتواصل المفتوح والصادق، وآليات الاستماع إلى التعقيبات والعمل بناء عليها ضمن البرامج والعمليات. ويدمج كل من نهج تقييم مواطن الضعف والقدرات ونهج التصميم الذي يتمحور حول الإنسان عمليات شاملة تقودها المجتمعات المحلية لتقييم الاحتياجات، والمشاركة في استحداث الحلول، والتحقّق من صحة النتائج، وتقييم النجاح. وتتبنّى ممارسات الحماية الرقمية نهجاً مدروساً وواعياً بالمخاطر لفهم الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالأشخاص المستضعفين والتخفيف من حدّتها. وأظهرت الأبحاث أن تطبيق السياسات والأدوات التي تدمج المساءلة الإنسانية في نُهج التحوّل الرقمي يتيح استحداث حلول رقمية أكثر موثوقية وجدوى واستدامة، ويساهم في تلبية احتياجات الممارسين والمجتمعات المحلية التي نخدمها بشكل أفضل.

وإن تعزيز التفاهم المتبادل بين العاملين في المجال الإنساني والمتخصصين في مجال التكنولوجيا، والبناء على الأطر الخاصة بتقدير الأدوات والتطبيقات والممارسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييمها، وإرساء عمليات موحّدة لتبادل الدروس المستخلصة، كلّها إجراءات تسهم في بناء قاعدة معرفية وتحسين استخدام التكنولوجيا.

وفي كثير من الأحيان، لا يُدمج فهم الاحتياجات الإنسانية ومواطن الضعف بشكل فعّال في تصميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطويرها واختيارها ونشرها واستخدامها. وقد يعود ذلك جزئياً إلى ضيق الوقت ونقص التمويل المخصصّين لأعمال التصميم قبل منح المشروع أو الموافقة عليه، مما قد يستدعي تغييرات في عمليات التمويل والتخطيط لدعم فرص التصميم الفعّال الذي يتمحور حول الإنسان. أما التحدي الأساسي المتمثل في إجراء عمليات التصميم المشترك الفعّالة في سياقات الطوارئ أو الأزمات، فهو أكثر صعوبة من حيث استحداث الحلول.

الأمن السيبراني: يمكن لتبادل المعلومات والتعاون بشأن المخاطر السيبرانية الاستفادة من المعرفة الجماعية بهدف تحسين وضع أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات بين مكونات الحركة التي تمتلك مستويات مختلفة من الموارد المتاحة. ويمكن لمكونات الحركة العمل معاً لتبادل المعلومات عن المخاطر والحوادث وأفضل الممارسات في المجال السيبراني، والاستفادة من الجهود الناشئة لتعزيز حماية الجهات الفاعلة المحمية في الفضاء السيبراني. وتطرح الشارة الرقمية مساراً لحماية البنية التحتية الإنسانية والطبية الرقمية التي تتلقّى دعماً متنامياً من القطاع التكنولوجي. وقد أُحرز تقدم نحو الاستحداث التقني للشارة الرقمية بوصفها وسيلة للتعريف بالبيانات وبالبنية التحتية الرقمية للمنظمات والهيئات المخوّلة لعرض الشارات المميّزة المعترف بها في القانون الدولي الإنساني كعلامة على الحماية القانونية المكفولة لها، حيث ينطبق ذلك. ويجري حالياً العمل التعاوني في الهيئات الدولية لتوحيد المعايير لدمج الشارة الرقمية في النُظم العالمية للمعلومات والاتصالات.

حماية البيانات: برزت حماية البيانات الشخصية كأحد أكثر الأطر استخداماً لتقدير المخاطر التي تهدّد خصوصية الأشخاص وحقوقهم وكرامتهم وتقييمها. وقد سعت المعاهدات والهيئات الدولية والقوانين الوطنية إلى وضع مبادئ دنيا مشتركة لتيسير المساءلة داخل مختلف الولايات القضائية وبينها، مما يوفّر أداة أساسية لضمان مساءلة الهيئات التي تعالج هذه البيانات. واعتمد قطاع العمل الإنساني أطراً تنظيمية مؤسسية أو التزم بالتشريعات الوطنية، وكيّف إجراءات عمله وفقاً لذلك. وقد وضعت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي أدلة وإرشادات خاصة، واعتمدا توجيهات مشتركة بشأن تفسير متطلبات حماية البيانات. وقد استُخدمت حماية البيانات باستمرار كإطار رئيسي لمحاسبة المنظمات الإنسانية على استخدامها للتكنولوجيا، على سبيل المثال، عقب عمليات اختراق البيانات. وفي الوقت نفسه، يمكن للتشريعات الوطنية أن تخوّل السلطات الوطنية الوصول إلى البيانات الإنسانية التي يعالجها بعض موفّري خدمات التكنولوجيا، ومن المهم للحركة أن تفهم الآثار القانونية لخياراتها التكنولوجية، وبالتالي، آثارها على بيانات الأشخاص الذين تسعى الحركة إلى حمايتهم وتمكينهم.

عمليات الشراء وتحديد المصادر: تسعى مكونات الحركة إلى البحث عن أدوات ونُظم عملية ومؤثرة وفعالة، وشرائها، وتطويرها بما يتوافق مع الاحتياجات الميدانية، غير أن هذه النُهج قد تكون مخصّصة ومجزأة. وغالباً ما يُفضّل التعامل مع كبار موفّري الخدمات بهدف تحسين أداء نُظم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتوافرها، وأمنها، وقابليتها للتشغيل المتبادل. ومع ذلك، قد يسهم تنويع مجموعة أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال الاستفادة من موارد النُظم المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استكشاف حلول من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مجانية و/أو مفتوحة المصدر، في الحد من الاعتماد على عدد قليل من موفّري الخدمات، والتوافق بشكل أكبر مع المبادئ الأساسية للحياد والاستقلال. ولكن ينبغي عدم الاستهانة بتكلفة اعتماد هذه الحلول، والحاجة إلى مراقبة مناسبة لسلسلة الإمداد وأمنها، ومدى تعقيد إطار الترخيص المنطبق. ويجب أن تعالج نُهج الشراء هذه الضغوطات، مع مراعاة متطلبات السلامة والأمن، والاستدامة، وقابلية التشغيل المتبادل، والفعالية من حيث التكلفة، والقيمة المضافة العملية بالنسبة إلى الأشخاص المتضررين والمستخدمين النهائيين وموظفي الحركة. ويمكن لمكونات الحركة أيضاً أن تقيّم مصداقية موفّري الخدمات التكنولوجية وسمعتهم، مع التركيز على سجّلهم المؤسسي، وسياساتهم وممارساتهم في مجالات البيئة والاستدامة والإدارة، ومواقفهم العلنية، ومدى انخراطهم في السجالات أو الحوارات السياسية أو المرتبطة بالنزاعات.

4) الآثار المترتبة على الموارد

يقترح القرار إنشاء فريق عامل يمكن أن تتولّى مكوّنات الحركة وشبكات ممارساتها القائمة إدارته وتنظيمه بصورة مركزية بالتعاون فيما بينها. ويمكن أن تُعقد الاجتماعات وحلقات العمل افتراضياً باستخدام البنية التحتية القائمة. وتسليماً باختلاف الموارد المتاحة داخل الحركة، يمكن للمكونات تعيين ممثل، ربما مشترك بين عدّة جمعيات وطنية، ليكون بمثابة جهة تنسيق لهذا العمل ضمن الفريق العامل وعلى المستوى الداخلي على السواء، من خلال عقد اجتماعات مع الزملاء داخل المنظمة بهدف تجميع الرؤى والخبرات.

5) التنفيذ والرصد

يقترح القرار إنشاء فريق عامل يمكنه قيادة المناقشات الجارية وتوجيه البحوث، وجمع المشورة والرؤى، والمساعدة في مواجهة التحديات. ويتمثل هدف هذا الفريق في جمع الخبرات متعددة التخصصات والرؤى والدروس المستخلصة، بما يعكس تمثيل الحركة برمتها ويشمل خبراء في مجالات حماية البيانات، والشؤون القانونية، والتفاعل مع المجتمعات المحلية، والعمليات، والاتصالات، وغيرهم من الخبراء. ويمكن لهذه الهيئة أن تعالج هذه المسألة بفعالية بعد اعتماد القرار، وتقدّم التقارير، وتنظّم فعاليات توعوية خلال اجتماع مجلس المندوبين لعام 2028.

وتشمل الأنشطة المقترحة ما يلي:

- رسم خرائط الشبكات والأطر والتوجيهات والممارسات الجيّدة القائمة، ومواصلة تنمية الموارد بشأن الأطر القائمة (بما في ذلك المساءلة الإنسانية، والأمن السيبراني، وحماية البيانات، والمخاطر القانونية، وعمليات الشراء) المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- اقتراح خطوات عملية لتعزيز تنفيذ هذه الأطر، وتحسين فهم نطاق اعتمادها على مستوى الحركة، بما في ذلك مواصلة تطوير المعايير المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها لدعم المجالات ذات الأولوية.
- تجميع الموارد قدر الإمكان في قاعدة بيانات خاصة بالحركة تضمّ المنتجات والخدمات والتوجيهات والمعايير والممارسات الجيّدة، بما ينعكس إيجابياً على الاستخدام القائم على المبادئ والخاضع للمساءلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات داخل الحركة، ويعزّز نقل التكنولوجيا.
- دعم البحوث وقاعدة الأدلة بالتعاون مع اتحاد أبحاث الصليب الأحمر والهلال الأحمر (RC3) والجامعات، واستكشاف البحوث العملية لتحسين الاستعداد للفرص والاحتياجات والمخاطر الناشئة.
- استكشاف خيارات إنشاء آليات محدّدة، مثل شبكات تبادل المعلومات في مجال الأمن السيبراني وشبكات خبراء الحركة لأغراض التوجيه والدعم.
- استعراض الأطر القانونية والقوانين المنطبقة القائمة والناشئة التي تتناول استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق العمل الإنساني.
- استكشاف فرص الاستفادة الفعالة والآمنة من البيانات القائمة، على سبيل المثال، في المساعدة على تخطيط السيناريوهات بناء على التجارب السابقة.
- إجراء استكشاف للآفاق، حيث يكون ذلك مناسباً، بالتعاون مع الشركاء المعنيين بالاستشراف.

6) الاستنتاجات والتوصيات

نظراً إلى أن المسائل المرتبطة بالتكنولوجيا مسائل واسعة الانتشار ونُظمية وغير قابلة لأن تعالج نفسها بنفسها، يجب على الحركة أن تتحمّل مسؤولية استخدام التكنولوجيا استخداماً قائماً على المبادئ وقابلاً للمساءلة، وتواصل العمل مع الدول وهيئات وضع المعايير وغيرها، واضعة نصب أعينها مصالح المجتمعات المحلية وقدرتها على اتّخاذ القرارات.

وإن هذا القرار:

- يوحّد آفاق العمل المتاحة للحركة لتعزيز الاستخدام القائم على المبادئ والخاضع للمساءلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني في العصر الرقمي.
- يرشد الحركة في إدارة هذا المشهد المعقّد، فتكفل اعتماد التكنولوجيا بالأسلوب الرصين نفسه الذي تعتمده الحركة في تحقيق أهدافها الإنسانية.
- يدعو الحركة والشركاء ومنظومة العمل الإنساني إلى أن تعتمد نهجاً متكرراً وقائماً على المبادئ لضمان استفادة الحركة والمجتمعات المحلية التي نخدمها استفادة ناجحة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

للمزيد من الدراسة والبحث بشأن موضوع هذا القرار، أنشأ الفريق العامل صفحة إلكترونية سيستمر تحديثها خلال الأشهر التي تسبق انعقاد مجلس المندوبين.